وعدا عليه في التوراة والإنجيل والقرآن. ومن أوفى بعهده من الله فاستبشروا ببيعكم الذي بايعتم به
وذلك هو الفوز العظيم ». وقال الرسول عليه الصلاة والسلام في حديث معاذ الصحيح المشهور
« حق الله على عباده أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئا، وحق العباد على الله ألا يعذبهم إذا هم
فعلوا ذلك ». وهذا كثير في نصوص الكتاب والسنة الصحيحة ولكن ما الدليل على صحة سؤال
الله بهذا الحق وعلى جواز التوسل به؟ وما الدليل على أنه يجوز أن يتوسل إليه تعالى بكل ما
أثبته على وجه العموم لعباده؟ لا بد من دليل لمن يدعي مثل هذه الدعوى فأين هو؟
نعم، الله أثبت لعباده حقا عليه تفضلا منه وتطولا ولكنه تعالى لم يطلب إلينا أن نتوسل إليه
وأن ندعوه بما أثبته. ولا يصح أن يقال إنه يجوز سؤال الله ودعاؤه بكل ما أثبته
أو بكل ما ثبت كما يدل كلام الرافضي ولو أن صح مثل هذا القول لجاز أن يدعى الله وأن يسأل
وأن يتوسل إليه بكل مخلوقاته الثابتة فكل مخلوق فهو حق أي ثابت على قول الرافضي لأنه
زعم كما تقدم أن الحق من ~~حيث~~ حق يحق إذا ثبت. وفي الصحيح عن ابن عباس أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم كان يقول إذا قام ~~من الليل~~ إلى الصلاة من جوف الليل: « اللهم لك الحمد
أنت نور السماوات والأرض، ولك الحمد أنت قيوم السماوات والأرض ولك الحمد أنت رب
السماوات والأرض ومن فيهن. أنت الحق ووعدك الحق وقولك الحق ولقاؤك حق
والجنة حق والنار حق والساعة حق ... » فكل شيء أخبر الله به من الغائبات والمشهودات
قيام
المشهودات والأخرويات والدنيويات حق لا ريب فيه فالجنة والنار والعذاب والحساب
والنعيم والصراط والميزان والملائكة والجن وعذاب القبر وحسابه وسؤال منكر
ونكير: كل ذلك وغيره مما أخبر الله به حق والسماوات حق والعرش حق والكرسي حق
واللوح والقلم حق والروح حق وما نرى وما لم نر مما قام دليل وجوده حق لا شك
فيه فإنه بالوجود كله حق. هذا كله ما لا ريب فيه ولا جدال. فإن صدقت حجة الشيعي
القائل بأنه لا مانع من التوسل والسؤال بما ثبت، جاز التوسل والسؤال بكل ذلك أعني بكل الموجود
فصار جائزا التوسل والسؤال بالجنة وبالنار وبالحساب والعقاب والعذاب والصراط
واللوح والقلم وما في الجنة والنار من نعيم وشقاء ومخلوقات وكان من جائزا السؤال بالأرض
والسماوات وما بينهما وبالجن والإنس وبالروح وبكل ما قام دليل وجوده من طيب
وخبيث حتى وبالأصنام والأوثان والحيوانات والجمادات... فإذا قيل ما الدليل على
جواز التوسل بكل ذلك قيل: الدليل وجوده لأن كل موجود فهو حق لأن الحق هو
الشيء الثابت ولا مانع يمنع من التوسل وسؤال الله بما خلقه وأثبته وأخبر عن ثبوته
بما احتج الرافضي سواء. فإن قيل لا سواء بين هذه الأشياء والمخلوقات وبين
حقوق الأنبياء والصالحين ولا سواء بين سؤال الله بهذه وهذه قلنا: نحن لا
ندعي أن ذلك سواء ولكن ندعي أن حجة الرافضي تقضي بهذه النتيجة وتقضي
بجواز أن يسأل الله ويدعى بكل ما ثبت هو حق أو كل ما يسمى حقا لأنه احتج هاهنا
هكذا: « والحق هو الشيء الثابت ولا مانع من أن يسأل الله بما أثبته على نفسه ... »
فجعل الحجة هي الثبوت والإثبات وهذه الأشياء كلها ثابتة ومثبتة. فالحجة إن صدقت
تؤدي إلى هذه النتيجة بلا ريب. فإن قالوا: ليس كل حق يجوز أن يسأل الله وأن
يتوسل إليه به بل قد يكون الشيء حقا ثم لا يتوسل ولا يسأل به قلنا: إذن ليس كون
الشيء حقا هو المقتضي لجواز التوسل والسؤال به. وإذا كان ذلك كذلك فإثبات الله الحق على